

التعميم السياسي الشهري (16)

تتميز نهاية العام الحالي في منطقة الشرق الأوسط، عموماً، وفي فلسطين ولبنان بالتحديد، بعودة الولايات المتحدة ومعها إسرائيل الى الدفع بمشاريعهما العدوانية الى الواجهة، وفي مقدمتها مشروع "الشرق الأوسط الجديد"، بعد هدنة قصيرة تلت إعادة التموضع في العراق وإعادة تنظيم الإنتشار في أفغانستان.

ويترافق هذا التصعيد الجديد في المشاريع العدوانية للإمبريالية الأميركية مع خطة السنوات العشر التي أقرتها قمة حلف شمال الأطلسي في لشبونة (20 تشرين الثاني) والمنطلقة مما سمي "مفهوم استراتيجي جديد" للحلف. هذا المفهوم يركز الى زيادة إسهام الحلف في العمليات العسكرية والإستخباراتية ضمن "نظرة شاملة لإدارة الأزمات" مستندة الى تقوية إمكاناته وتجميع مؤسساته وقواه المنتشرة في العالم. أما الهدف من ذلك فيمكن، كما يقول البيان الختامي لقمة لشبونة، في الوصول الى "نتائج حاسمة" داخل منطقة أوروبا-الأطلسي وخارجها؛ مما يعني أن الحلف سيوسع من رقعة سياسته العدوانية باتجاهين : الأول، من خلال التحكم بسباق التسلح في مجالي السيطرة على سوق الأسلحة التقليدية والإمساك بأوراق الأسلحة النووية؛ والثاني، عبر مركزة المعلومات الإستخباراتية والتوجه السياسي العام لدول الحلف في يد الولايات المتحدة.

وهكذا، وبعد أن عادت الإدارة الأميركية الجديدة الى "بيت الطاعة" لدى المحافظين الجدد، نتيجة الهزيمة التي مني بها الديمقراطيون في الإنتخابات "النصفية"، ووافقت على انتهاج سياسة العدوان المتنقل، التي صممها هولاء منذ عملية "عاصفة الصحراء" ضد العراق (1993)، استطاع باراك أوباما أن يسجل نقطتين مهمتين لصالحه:

1- استعادة القيادة الفعلية للنظام العالمي الجديد عبر الذراع العسكري للإمبريالية، حلف شمال الأطلسي، الذي أقر أطرافه الخطة الأميركية دون أي تعديل يذكر والذي استطاع، عبر برنامج الجديد إحتواء روسيا، من جهة، والإستمرار في التمدد داخل أوروبا الشرقية، من جهة أخرى، والتركيز على أولوية أفغانستان، من جهة ثالثة.

2- محاولة السيطرة الإقتصادية والإمساك بالحكومات الأوروبية، خاصة، من خلال الأدوات الإقتصادية - المالية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي الذي يستمر في تمده داخل دول الإتحاد الأوروبي، بعد أن سيطر على الدول النامية وأغلبية الدول الرأسمالية الجديدة. دون أن ننسى الخطط المتعلقة بالنقد وتخفيض سعر صرف الدولار والتلاعب بالعملات.

● سيتناول هذا التقرير، أولاً، الوضع في الشرق الأوسط، المنطقة المرجحة للتفجر مجدداً في حروب أهلية، طائفية وإثنية، بدءاً بالسودان وانتقالاً الى مصر والعراق، وما يجري على ضفاف تلك المنطقة، في أفغانستان وبين الكوريتين في محاولة أميركية مكشوفة لاضعاف الصين.

- وسيركز، بشكل خاص، على الوضع في فلسطين المحتلة والمشاريع "التهويدية" الجديدة المطروحة لفلسطيني 1948 ولجزء أساسي من القدس والضفة الغربية (مشروع نتانياهو والمشروع الرديف الجديد لحزب العمل الذي تقد به ابن اسحق رابين مؤخراً)
- كما سيتناول،ثالثاً، الوضع في لبنان، على ضوء محتوى " القرار الظني " للمحكمة الدولية الناظرة في اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، إضافة الى عدد من القيادات السياسية اللبنانية، وما تكشف كذلك عن وجود شبكات استخباراتية إسرائيلية داخل لبنان، خاصة في مجال الإتصالات.

أولاً - المنطقة العربية والشرق الأوسط : من السودان الى حدود أفغانستان

• السودان

مع إقترار موعد الإستفتاء حول وحدة السودان (النصف الأول من كانون الثاني المقبل)، تزداد تحركات الولايات المتحدة وإسرائيل في منطقة الجنوب القابلة للتفجر على أساسين، أحدهما ديني (أكثرية مسيحية) والثاني قبلي. وتجدر الملاحظة أن الولايات المتحدة أعارت منذ عشرات السنين إهتماماً إستثنائياً لتلك المنطقة التي تحتوي على 75% من احتياطي البترول وقسم مهم من الثروات الأخرى، بما فيها الثروة الزراعية والمياه...

ويمكن لمن يتابع التطورات في تلك المنطقة، منذ عدة سنوات، أن يلحظ الإهتمام الإستثنائي الذي أبدته الولايات المتحدة، إن من خلال المبعوثين (وفي مقدمتهم كارتر) أم من خلال " المساعدات العسكرية، أم كذلك من خلال الدور الذي أعطته لإسرائيل في هذا البلد. وفي هذا المجال الأخير، تجدر العودة الى المحاضرة التي قدمها آفي ديختر في 4 أيلول 2008 في تل أبيب، حيث تحدث عن أن الدور الأميركي في السودان يهدف الى تقسيمه الى عدة كيانات. وتشير معلومات ديختر وغيرها الى وجود توجهين يكمل أحدهما الآخر في هذا المجال: الأول، ويستند الى تأليب الجنوب ضد الحكومة المركزية ليصار بعده الى تحرك مماثل في الغرب، في دارفور. أما التوجه الثاني، فيعتمد على عقد "تحالف دائري" بين الولايات المتحدة وإسرائيل مع دول الجوار السوداني (أثيوبيا وارتيريا وأوغندا) بهدف تطويق هذا البلد وتقطيع أوصاله.

هذان التوجهان نجحا بنسبة كبيرة يمكن معها التنبؤ بأن وحدة السودان مهددة وأن خطة الولايات المتحدة (ومعها اسرائيل) في فرط عقد هذا البلد الكبير من حيث المساحة والمهم من حيث الثروات الباطنية قد نجحت الى حد كبير، تماماً كما نجحت قبلها خطة شردمة العراق، بالإستفادة من الصراع الإثني والديني، وكذلك من المواقف القمعية التي اتخذتها وتتخذها حكومة الرئيس عمر البشير، بدءاً بالمجازر التي جرت في دارفور ووصولاً الى قمع الحريات والإعتقالات الواسعة في صفوف النقابات (والتي كان آخرها اعتقال عدد من الأطباء) والى استخدام أسلوب السجن والجلد لكل امرأة ترتدي البنطلون (السروال).

وإذا كان المسؤولون في الإدارة المستقلة لجنوب السودان يكثر، في الآونة الأخيرة، من التصريحات المطمئنة حول عدم وجود نية لديهم للمساس بالإتفاق الحالي حول البترول، إلا أن ما قاله لوكا بيونغ، وزير الشؤون الرئاسية في حكومة الجنوب، يحتوي على عكس ذلك: "إن اهتمامنا منصب على الحيوية الاقتصادية لمنطقتنا وكذلك على وحدة الشمال، هذه الوحدة - التي في حال استمرارها أو عدمه - ستدفع بنا الى رؤية ما إذا كنا سنتابع تنفيذ الإتفاق الحالي". وإذا كان الوزير يضيف أن لا مصلحة لحكومة جنوب السودان في تشطي المنطقة الشمالي، إلا أن إعادة النظر بالإتفاق واضحة جيداً ... هذا، عدا عن سعي عدد من دول الجوار لأن تذر بقرنها في حال حصول تغيير في المعادلة الجيوسياسية والإقتصادية، أي في حال انفصال الجنوب على الشمال .. بدءاًً بدول " التحالف الدائري " المنشأ من قبل إسرائيل وامتداداً الى كينيا التي يقال أنها ستتقدم لإنشاء انبوب لنقل النفط السوداني باتجاه مونايساً"، كبديل عن " بور سودان". وحتى مصر، التي كانت تبدي معارضة شديدة للتقسيم في السابق، فهي قد سكتت اليوم عن مسألة " إستقلال" جنوب السودان، بما يفسح في المجال أمام تقدير يقول بوجود صفقة بين حكومة الجنوب والرئيس حسني مبارك حول عدم المساس بالإتفاقيات المعقودة لتقاسم مياه النيل بين البلدين، علماً أن هذه الإتفاقيات الأخيرة التي تمت بإشراف وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، قد أعطت دول منبع النيل حصة أكبر من السابق على حساب دول المصب، أي السودان ومصر.

• العراق

أما في العراق، فمظاهر " الحلحلة"، التي أدت الى تشكيل الحكومة، لا تغدو كونها مظاهر شكلية وهشة، معرضة للاهتزاز عند أي عرقلة، حتى ولو كانت صغيرة. وهذا ما عبّر عنه تصريح إياد علاوي القائل بموافقته على تسلم وظيفة رئيس المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية التي عرضت عليه خلال الإجتماع الثلاثي (الذي ضمه الى نوري المالكي والبرزاني)، فهو أرفق هذه الموافقة بتحذير من أية محاولة تهميش لائتلافه، لما لذلك من تأثير على عودة التمرد وما يرافقه من قتلى وجرحى.

بكل الأحوال، يمكن القول أن هشاشة الحكومة الجديدة، التي صيغت بعد أكثر من سبعة أشهر وبعد سقوط مئات القتلى والجرحى، تنبع من كونها تشكلت على أساس توافق خاجي أدى الى محاصصة بين أطراف متناحرة، تماماً كما الحكومة اللبنانية قبلها، الأمر الذي يعتبر نقطة ضعف لن تلبث أن تؤدي الى تفجرها، خاصة وأن " التحالف الوطني"، الذي نشأ عبر إئتلاف المالكي - الحكيم (أي التقاطع الأميركي-الإيراني) سيستولي على الوزارات الأساسية، بدءاًً بوزارة النفط (التي ستنفذ القرار الأول للحكومة الجديدة القاضي بزيادة إنتاج النفط) ووصولاً الى وزارتي الدفاع والداخلية، الباقيتين في عهدة رئيس الحكومة، اضافة الى 14 وزارة أخرى "بالوكالة".

وفي هذا الإطار، لا بد من ربط هذه الصفقة الحالية (التي انعكست ايجاباً على العلاقة السورية-السعودية، وان بصورة مؤقتة) بالقرارات التي اتخذت في قمة حلف شمال الأطلسي في لشبونة والقاضية بتطوير "الشراكة" مع العراق وباستمرار " مساندة التحالف للحكومة العراقية وللشعب العراقي" بالإستناد الى "مقاربة شاملة" تأخذ بعين الإعتبار التحديات الجديدة أو تلك التي لاتزال مستمرة والتي حددتها وثيقة الحلف كالأتي: الإرهاب، وأمن مناطق إنتاج الطاقة وأمن البحار (والتحدي الأخير يرتبط بنقل الطاقة)... مع لفت النظر الى أن وثيقة حلف شمال الأطلسي قد أشارت بشكل واضح الى الإستمرار في العمل على أساس " مبادرة اسطنبول للتعاون" التي أقرت في القمة التي عقدت في العام 2004 في

تركيا والتي نصت على تعاون ثنائي طويل الأمد في " مجال الأمن " بين "دول الشرق الأوسط الموسع والناثو" وبالتحديد مع دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، إضافة الى السعودية وعمان). أما التعاون المشترك في ستة مجالات مختلفة يمكن لكل دولة أن تختار منها ما تشاء. هذه المجالات هي: 1- الدفاع، 2- التعاون بين القوى العسكرية في مجالات التأهيل والتدريب، 3- التعاون في مجال مكافحة "الإرهاب" بما في ذلك تبادل المعلومات، 4- التعاون ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل، 5 - تأمين المناطق الحدودية، 6- خطط دفاعية خاصة بالمدينين في زمن الحروب والكوارث.

● القرن الأفريقي وبحر عمان... امتدادا الى أفغانستان والبحر الأصفر

لفت البيان النهائي للقاء الثاني عشر للأحزاب الشيوعية والعمالية العالمية (3 - 5 كانون الثاني 2010) الى خطورة منظومة "أفريكوم" التي أوجدتها الولايات المتحدة الأميركية، من ضمن مؤسسات أخرى، من أجل السيطرة على القارة الأفريقية وزيادة عسكرة دولها وجر قسم منها في سياسة العدوان التي ينتهجها حلف شمال الأطلسي.

الا أن ما لا بد من الإشارة الى خطورته القسوى فهو ما يجري في منطقة القرن الأفريقي وامتدادا الى بحر عمان. فهذه المنطقة، وبالتحديد منذ أشهر قليلة، تشهد تحركين يثيران القلق الشديد، هما زيادة وتيرة بيع الأسلحة وتعظيم القوة العسكرية البحرية للولايات المتحدة وقوى ما يسمى "التحالف". وتتحدث المعلومات الواردة في نهاية شهر تشرين الثاني الماضي عن حشد 25 % من مجموع حاملات الطائرات النووية في العالم في تلك المنطقة المحدودة، بحيث يمكن التساؤل عن احتمالات التحضير لحرب جديدة في المنطقة، خاصة وأن "المهمة" المعلنة لهذا التواجد العسكري الجديد هي "الإشراف على المحيط الهندي ومتفرعاته وعلى الساحل الشرقي لأفريقيا حتى كينيا (التي يمكن أن تشكل بديلا لنقل البترول السوداني، كما سبق وأشرنا). ومما يزيد في توقع الحرب ، وبالإضافة الى الأساطيل، هو تخصيص الولايات المتحدة 3 من أصل قياداتها العسكرية الستة الموزعة في العالم لمتابعة الوضع في تلك المنطقة، هي : القيادة المركزية وقيادة المحيط الهادي وأفريكوم. هذا، عدا عن أربع مجموعات من القوات المشتركة (هي المجموعات 150 حتى 153) في حالة تأهب دائم وعن تأكيد قمة حلف شمال الأطلسي الأخيرة على استمرار عملية "أوشن شيلد" (درع المحيط)، بحجة مواجهة القرصنة، بالإضافة الى "دعم القوة المشكلة من الاتحاد الأفريقي حول الصومال".

وهكذا، يتبين أن الولايات المتحدة ومعها القوى الامبريالية الأخرى قد ركزت نشاطها العدواني في منطقتنا، من أجل الامساك الكامل بمصادر الطاقة الأساسية وبما يحتويه باطن الأرض والبحر من مخزون لها يجعل العالم كله تحت رحمة العدوانية الأميركية، التي لم تتردد يوما عن اللجوء الى القتل والتدمير، منذ المجزرة التي ارتكبت بحق هنود أميركا وحتى يومنا هذا. كما تجدر الإشارة، أخيرا، الى توسيع واشنطن لرقعة مخططاتها العدوانية، ليس فقط في أفغانستان، بل كذلك باتجاه إعادة التوتر الى الكوريتين ومنطقة البحر الأصفر، بما يعني ان الهدف الثاني سيكون على الأرجح محاصرة الصين لما تمثله، ان على الصعيد الاقتصادي أم على الصعيد السياسي...

ثانيا - الوضع في فلسطين المحتلة والمشاريع "التهويدية" الجديدة

بالاستفادة من هذه التطورات المتسارعة في المنطقة وخارجها ومن توجه الأنظار باتجاه العراق ولبنان والكويتين، تعمد اسرائيل الى تصعيد اعتداءاتها ضد الشعب الفلسطيني عموما، وبالتحديد الى زيادة قمعها للمدنيين داخل أراضي 1948، في محاولة جديدة لتمرير مشاريع تهدف الى تصفية قضية فلسطين والاستيلاء على ما تبقى من أرضها.

ففي الضفة الغربية المحتلة، وبالرغم من اعلان نتانياهو عن تجميد الاستيطان مرحليا، يستمر بناء الوحدات الاستيطانية، كما يستمر، من جهة أخرى، هدم المنازل في القدس الشرقية تمهيدا لتهويدها وتحويلها، كما هو مطروح، الى "العاصمة الأبدية لاسرائيل". أما في قطاع غزة، فبالإضافة الى تدابير جديدة تهدف الى تشديد الحصار على أبنائه (الذين تزداد ظروفهم سوءا)، تتابع القوات الاسرائيلية القصف البري والجوي للمناطق السكنية موقعة المزيد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين. هذا، اضافة الى تحول المناطق المحتلة كلها الى سجن كبير والى ارتفاع عدد السجينات والسجناء الحاليين الى حوالي 9000، بينهم عدد من الأطفال، وهم يعانون التعذيب وظروف الحياة القاسية. وتجدر الاشارة، أخيرا، في مجال السياسة العدوانية نفسها الى ما يحضر ضد مليون ونصف المليون فلسطيني في أراضي 1948؛ فهم معرضون ل"ترانسفير" جديد عبّرت عنه بوضوح المشاريع المتعددة التي طرحت في الآونة الأخيرة من قبل كل الجهات السياسية.

وستتوقف في هذا المجال عند المشروعين الأساسيين المتمثلين بمشروع نتانياهو، الذي كشف النقاب عنه في أواخر تشرين الثاني 2010، والمشروع المشترك الذي تقدم به يوفال رابين (ابن اسحق رابين) وكوبي هوبرمان ردا، كما قالوا، على "مبادرة السلام العربية" الصادرة في العام 2002...

1. مشروع نتانياهو

يمكن تلخيص هذا المشروع على أنه يسعى الى تصفية القضية الفلسطينية سياسيا وعمليا.

فهو يقترح اقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة على فترة انتقالية تمتد عشر سنوات، أي أن الدولة التي يوافق عليها حكام اسرائيل غير ثابتة المعالم ويمكن الغاؤها عند الحاجة. يضاف الى ذلك أن الاقتراح يتضمن أيضا تأجيل ملفي القدس وحق العودة للاجئين الفلسطينيين وكذلك استئجار غور الأردن لمدة 40 عاما مقبلة.

هذا المشروع يحمل في طياته أخطارا متعددة جيوسياسية وأمنية:

- فهو يبقي على وضع الأمر الواقع الحالي، أي الاحتلال، ان لجهة حفاظه على المراكز الأمنية على مداخل المدن الفلسطينية، مما يعني أن الدولة المقترحة لن يكون لها ذرة سيادة، أم لجهة بقاء القواعد العسكرية الاسرائيلية الموجودة في عدد من المواقع، وبالتحديد في منطقة الأغوار.

- وهو يحافظ كذلك على وجود المستوطنات (التي تحتل اليوم مساحة 40 % من أراضي الضفة الغربية)، بل يمكن له ان يوسع الاستيطان، خاصة اذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما جرى خلال العام الماضي حين تم بناء 2517 وحدة جديدة، في ظل الادعاء بوقف الاستيطان.

- وهو يطمح، بناء على "تأجيل البحث بوضع القدس"، الى استكمال عملية تهويد المدينة تدريجيا وطرده من تبقى من سكانها، بحيث يتم، وبحمائية أميركية، وضع المجتمع الدولي، كالعادة، أمام أمر واقع جديد.

- أما استئجار منطقة غور الأردن، فلا يمكن أن تفهم الا ضمن العودة الى مشروع الترانسفير الثاني الذي كان أرييل شارون قد وضع هيكلته في ثمانينيات القرن الماضي؛ وهو مشروع يقضي بإنشاء دولة فلسطينية او كونفدرالية فلسطينية-أردنية في الضفة الشرقية، بما يسمح بإفراغ الضفة الغربية وأراضي 1948 من سكانها الأصليين. وهكذا يظن نتانيا هو أنه سيصيب عصفورين بحجر واحد، إذ أن اسرائيل تحاول بكل الوسائل تصفية مفاعيل القرار الدولي 194 المتعلق بحق العودة للاجئين.

وتجدر الاشارة، أخيرا، الى الملحقات الخطيرة والعنصرية لمشروع الترانسفير، وهي:

"تعديل قانون المواطنة" باتجاه يلزم من يطلب المواطنة من غير اليهود اعلان الولاء لاسرائيل باعتبارها "دولة يهودية ديمقراطية".

"قانون النكبة" الذي تمت الموافقة الأولية عليه والقاضي بحظر احياء ذكرى النكبة وبفرض العقوبات على المخالفين.

"قانون حظر التحريض" الذي يقضي بسجن "كل من يرفض وجود دولة اسرائيل على أنها يهودية وديمقراطية".

"قانون لجان القبول في البلديات" الذي يعطي المجالس البلدية داخل اسرائيل صلاحية منع سكن أي شخص لا تتلاءم أفكاره ومواقفه مع "فكرة نشوء دولة اسرائيل".

2. مشروع يوفال رابين - كوبي هويرمان

ويستند الى "ستة مبادئ"، كما يدعي أصحابه، هي:

-دولة فلسطينية قابلة للعيش وتبادل للأراضي.

-القدس عاصمة للدولتين واتفاق خاص حول المناطق المقدسة.

- الاعتراف المتبادل بالهوية الوطنية الحقيقية للدولتين كنتيجة للمفاوضات وليس كمسألة مطلوبة سلفا.

-التأكيد على المبادئ التي تضمنها اعلان استقلال اسرائيل في العام 1948 حول الحقوق المدنية لمواطنيها من اصل عربي.

-الاتفاق على اجراءات أمنية بعيدة المدى مع الأطراف الدولية.

هذا، اضافة الى فقرات تتعلق بسوريا ولبنان؛ وفي المجال الأخير، يرى مع المشروع أن انسحاب الاحتلال الاسرائيلي من لبنان، وحتى الحدود الدولية، قد تم، أي ان مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وغيرها "غير لبنانية"...

يمكن القول أن هذا المشروع ليس أقل خطورة من مشروع ننانياهو على القضية الفلسطينية وعلى الدولة الفلسطينية، إذ أن التفاوض "بدون شروط مسبقة"، كما كانت قد طالبت به هيلاري كلينتون في الصيف الماضي، يعني الافساح في المجال أمام اسرائيل من أجل فرض شروطها بالاستفادة من التشرذم الفلسطيني الحالي ومن الموقف العربي غير الواضح، اضافة الى استنادها الدائم للدعم اللامحدود الذي تقدمه على الدوام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وحتى الأمانة العامة للأمم المتحدة، لاسرائيل. مثال على ذلك الاقتراح الجديد المقدم حاليا من دارة أوباما الى العرب بدعم عودة الرئيس الفلسطيني محمود عباس الى طاولة المفاوضات غير المباشرة، اي الى تقديم تنازلات جديدة لاسرائيل، على وقع احتمال اعلان ننانياهو بالموافقة على "تجميد الاستيطان" لفترة قصيرة، انما دون تراجع من قبله عن مشروعه الأساسي.

ثالثا- تطورات الوضع في لبنان على وقع "القرار الظني"

للمحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس الحريري

وبين الأخذ والرد حول القضية الفلسطينية والمبادرات حول الحل الأنسب لاسرائيل، لا يزال خطر العدوان الاسرائيلي ضد لبنان يتصاعد. فبالاضافة الى السيناريوهات التي جرى عرضها سابقا، أعلنت حكومة ننانياهو-ليبberman، في أواسط الشهر الحالي، ان المناورات بالذخيرة الحية، التي نفذتها في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة والجولان المحتل، انما تهدف الى تأكيد جهوزية القوات الاسرائيلية لشن الحرب الثالثة على لبنان. وهذه ليست المرة الأولى التي تعلن فيها اسرائيل، دون أن تحرك الأمم المتحدة ساكنا، عن نواياها العدوانية الهادفة الى الانتقام لكل الهزائم التي منيت بها منذ العام 1982 والتي أنهت أسطورة "الجيش الذي لا يقهر" وأسهمت في تججير الانتفاضات الفلسطينية المتتالية. وتجدر الإشارة الى أن اعلان النوايا هذا ترافق مع استمرار المقاتلات الاسرائيلية في خرق الأجواء اللبنانية دون أن تحرك القوات الدولية ساكنا. ولا ننسى الانتهاكات الأخرى، وفي مقدمتها الخلايا التجسسية، التي تكتشف تباعا، واكتشاف الخروقات الكبيرة داخل شبكة الاتصالات اللبنانية التي أدت، بناء على طلب وزسر الاتصالات اللبناني، الى ادانة اسرائيل في اللقاء الدولي للاتصالات.

وفي وقت تكثرت فيه تحركات اسرائيل العسكرية وتهديدها ووعيدها لشعب لبنان، وفي الوقت الذي تزداد فيه حركة الموفدين الأميركيين الى لبنان والمنطقة، خاصة بعد التصريحات التي أدلى بها، منذ شهر ونصف الشهر، فيليب كراولي، الناطق باسم الخارجية الأميركية، والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حول نقل أسلحة من سوريا الى حزب الله، أعادت الولايات المتحدة مسألة المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، والتي تنظر في اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، الى واجهة الأحداث. دون أن نسقط كذلك من الحسابان الأدوار التي يمكن لدول اقليمية أن تلعبها في المستقبل القريب والتي تجلت في الزيارات

التي قام بها مسؤولون بمستوى محمود أحمدى نجاد والطيب رجب أردوغان الى لبنان والاستقبالات التي أعدت لهما.

ويرى الكثيرون في لبنان في اعادة مسألة المحكمة الدولية الى الواجهة، في وقت تتحدث فيه العديد من التقارير والدراسات عن التحضيرات الحربية الاسرائيلية، محاولة مفضوحة لالهاء الرأي العام اللبناني والعالمي عن متابعة ما تحتويه الوثائق المنشورة على شبكة ويكيليكس والتي فضحت الدور الأميركي، ليس فقط ابان عدوان تموز 2006 على لبنان، بل وكذلك خلال الفترة الأخيرة... اضافة الى السعي لكي يغطي الضجيج المثار حول المحكمة ما سينشر من آلاف الوثائق الجديدة حول كيف حضرت اسرائيل لعدوان تموز.

وتجدر الاشارة في هذا المجال الى أن العديد من هذه الوثائق تحدث عن لقاءات مستمرة تمت بين المدعي العام للمحكمة الدولية، دانيال بلمار، وبين السفيرة الأميركية السابقة، ميشيل سيسون، اقترح بلمار خلال احدها مساعاة الأف.بي.آي في تأمين محللين أمنيين لمساعدته. كما ان التسريبات التي صدرت في عدة صحف أوروبية، وحتى عن مسؤولين عسكريين وأمنيين في اسرائيل، حول محتويات القرار الظني القاضي بتجريم عناصر من حزب الله فليست سوى جزء من المخطط الرامي الى "عرقنة لبنان" من خلال اثاره الفتن المذهبية التي تقسم القوى وتقوي العصبية والغرائز على حساب العنصر المقاوم، فتنفسخ الجبهة الداخلية ويسهل على اسرائيل اختراقها والنجاح في أهدافها العدوانية التي تشمل كل لبنان ومقاومته الوطنية عموما وليس حزب الله فقط.

ومما زاد من تسارع هذه التطورات الداخلية في الفترة الماضية عدم قدرة الولايات المتحدة على التوصل الى تنفيذ التسوية التي تمت مع ايران حول تشكيل الحكومة العراقية، الأمر الذي أدى الى عودة الانقسام السياسي السابق، تقريبا، والى زيادة التشنج بين ممثلي التيار الذي يتزعمه رئيس الوزراء (السنّي) الحالي سعد الحريري وبين تيار حزب الله (الشيعي). واذا كانت التسوية في العراق قد عادت فوصلت اليوم الى مرحلة التنفيذ، من خلال تشكيل الحكومة، فان التعقيدات في لبنان قد بلغت درجة كبيرة من التعقيد لم يعد الرجوع سهلا معها. أو يمكن القول أن التسوية الأميركية-الايروانية (ورديفتها التسوية السورية-السعودية) تتناول العراق فقط، بما يساعد الاقتصاد الأميركي على تخفيف مأزقه عبر زيادة انتاج البترول.

اذا، لبنان مرشح اليوم الى التفجير، وان يكن الحديث عن تأجيل القرار الظني، الذي كان متوقعا صدوره في أواخر العام الحالي، يمكن أن يوفر له هدنة تتراوح بين الشهر والشهرين.

بانظار ذلك، تشهد البلاد شللا كاملا في كل مجالات الحياة، نتيجة شلل الحكومة وعدم قدرتها على اتخاذ أي قرار قبل البت بالبند المطروح من قبل وزراء حزب الله وحلفائه المتعلق بمسألة احالة الشهود الزور الذين ضلوا التحقيق الدولي والذي اعتمد هذا التحقيق عليهم، حسبما يقال. وقد بلغ الشلل درجة لم يعد بالامكان معها جمع الحكومة، الأمر الذي أصبح معه طرح مصير هذه الحكومة واقعا.

وفي ظل التسابق بين حصول التفجير الداخلي والعدوان الاسرائيلي، تزداد الأزمات الحياتية حدة ويتفاقم الوضع المعيشي لقسم كبير من اللبنانيين... في وقت يعود فيه الحديث عن الارهاب المتمثل بمنظمة "القاعدة" و"فتح الاسلام" والدور الفلسطيني ضمنهما ليؤسس لنزاعات تذكر بما جرى في العام

1975 وتداعياته طوال أكثر من 15 عاما. والملاحظ في هذا المجال عودة القوى نفسها، التي كانت وراء الحرب الأهلية والمجازر في تلك الفترة، الى التحريض على المقاومة الوطنية وحزب الله واللاجئين الفلسطينيين، وأرقت هذه العودة بانتشار الأخبار حول تسليح بعض الميليشيات السابقة وقيامها بتدريب مجموعات الشباب المنتمية لها تحضيراً لأجواء المعارك القادمة.

من هنا، ومن موقفه المبدئ الذي طرحه بعيد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في العام 2005، يتحرك الحزب الشيعي اللبناني لمواجهة الفتنة وللاهتمام بقضايا الناس وحاجات الفقراء. وهو، على هذا الأساس، يعمل على التحضير لعقد مؤتمر وطني ضد الفتنة، يضم خيرة ممثلي الشعب اللبناني من مثقفين ومتفقات وممثلات وممثلين للهيئات الشعبية والنقابية والشبابية والنسائية. كما يتحضر لمواجهة أي عدوان تسعى اليه الامبريالية الأميركية واسرائيل على وطننا. وله في ذلك تجارب عديدة أهمها اطلاق "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية" التي كانت الأساس في تحرير بيروت والجبل والبقاع الغربي والقسم الأكبر من الجنوب.

بالنسبة للوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل شلل حكومة تحالف الطوائف وعجزها والتحركات الاجتماعية التي شهدتها العام الحالي، نتيجة التدهور الجدي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان على أغلبية الأصعدة، سنعد "جردة" سنوية اقتصادية - اجتماعية في تقرير خاص مقبل.

27 كانون الأول 2010

لجنة العلاقات الخارجية

في الحزب الشيعي اللبناني